أ. بطاهر بختة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
– جامعة مستغانم–

د. زيان بروجة علي
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
–المركز الجامعي بتيسمسيلت –

الملتقى الوطني الأول حول

مقومات بناء نماذج للتنمية المستدامة في الجزائر خارج قطاع المحروقات

– واقع وأفاق–

يومي30 و31 أكتوبر 2018

عنوان المداخلة: " مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر"

المحور الخامس: دور القطاع السياحي والفلاحي كرهان للتنمية الاقتصادية في الجزائر

ملخص

يحظى القطاع الفلاحي باهتمام متزايد من قبل معظم دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، وفي هذا الإطار يلعب تدخل الدولة في أداء الأسواق الزراعية والغذائية دورا كبيرا بهدف تحقيق وضمان التنمية الاقتصادية وضبط المنافسة على المنتجات الزراعية وحماية مداخيل الفلاحين. لذا تقوم هذه الدول بتجنيد موارد مالية يتصدرها الدعم الزراعي بأشكاله المختلفة المشوهة وغير المشوهة لتجارة المنتجات الزراعية وفقا لمدى ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية وأهمية المنتجات المستهلكة. حيث كانت ولا تزال قضية التنمية الاقتصادية تحظى بالنقاش على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتخلص من أزمة التخلف، من هذا المنطلق وضعت التنمية بشكل عام في المقام رقم واحد، فرسمت لها العديد من السياسات، المخططات وخصصت لها الموارد المالية والبشرية لتحقيق مختلف الطموحات.

الكلمات المفتاحية: قطاع الفلاحة، تمويل الفلاحي، التنمية الاقتصادية.

Abstract

The agricultural sector is receiving increasing attention from most countries of the world, both developed and developing. In this context, the State's intervention in agricultural and food markets plays a major role in achieving and ensuring economic development, controlling competition for agricultural products and protecting farmers' incomes. Therefore, these countries mobilize financial resources led by agricultural subsidies in various forms distorted and non-distorting trade in agricultural products according to the need to achieve economic development and the importance of products consumed. Where the issue of economic development is still discussed as the main option to get rid of the crisis of underdevelopment. In this sense, development has generally been placed in the number one place, and many policies, plans and financial and human resources have been allocated to achieve various aspirations.

Keywords: Agriculture Sector, Agricultural Financing, Economic Development.

مقدمة

يعد قطاع الفلاحة من القطاعات الاقتصادية الهامة في غالبية الدول العربية من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي، أو بسبب استيعابه لما يتجاوز ربع حجم القوى العاملة في بعض الدول العربية الزراعية، وتلبيه للاحتياجات الغذائية، وإسهامه في تنمية الصناعات التحويلية من خلال تزويدها بمدخلات الإنتاج. وقد ساهمت التطورات الاقتصادية الحديثة في زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي في غالبية الدول لما له من اهتمام بالتنمية الاقتصادية.

فعملية التنمية الاقتصادية ليست بالأمر السهل واليسير، الواقع أنها لا تقوم على أسس مادية فقط بل تتطلب كذلك تخطيطا واسع النطاق لحصر الموارد المتاحة، علما أن المسؤول عن هذا التخطيط هو الإنسان باعتباره صانع التنمية وغايتها، لكن هذا لا يعني أن نتجاهل دور الإمكانات المادية في عملية التنمية لذلك نجد البلدان المتخلفة تسعى إلى البحث عن تنمية مواردها الاقتصادية على أساس التخطيط الشامل الذي يتناول كافة قطاعات الاقتصاد الوطني. ويضمن تحقيق التوازن في نمو هذه القطاعات، فاهتمام هذه الدول ينصب حول تنويع الموارد من خلال البحث عن مصادر التمويل اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية. ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية: **يساهم القطاع الفلاحي في تمويل وتفعيل التنمية الاقتصادية في الجزائر؟**

الأسئلة الفرعية

- ماهي أشكال تصنيفات التمويل الفلاحي؟
- فيما تتمثل مرتكزات التنمية الاقتصادية؟
- ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر؟

الفرضيات

- يعتمد التمويل الفلاحي على قروض البنكية فقط.
- للقطاع الفلاحي مساهمة صغيرة في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المنهج المستخدم

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتلاؤمه مع معطيات دراستنا من خلال جمع المعلومات وتحليليها وخروج بنتائج نظرية.

هيكل الدراسة

قسمنا دراستنا إلى ثلاث محاور، فقد ركزنا في المحور الأول على أشكال تصنيفات التمويل الفلاحي، أما المحور الثاني ركزنا على مرتكزات التنمية الاقتصادية، أما في المحور الثالث ركزنا على مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المحور الأول: أشكال وتصنيفات التمويل الفلاحي

إن نشاط الفلاحة يعتمد بشكل كبير على البنوك في تمويل المالي خاصة البنوك ذات علاقة بتنمية الفلاحية مثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أولا: مفهوم التمويل الفلاحي وأهدافه

سنتطرق في هذا العنصر إلى مفهوم التمويل الفلاحي واهم أهدافه المسطرة.

1.مفهوم التمويل الفلاحي

" هو توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة وتحسين دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم.[1]"

" التمويل الفلاحي يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة."[2]

2.أهداف التمويل الفلاحي

يمكن استعراض أهداف التمويل من خلال مايلي[3]:

- زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة لمواجهة الاحتياطات المختلفة.
- المحافظة على حجم زراعي ملائم والاستفادة من وفرات الحجم وزيادة كفاءة الإنتاج من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة وتطويرها.
- زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كتلك المتعلقة بالتكنولوجيا و الأخرى المتعلقة بظروف السوق ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات والحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية وتوفير مقدرة ائتمانية تساعد في مواجهة تلك الظروف.
- إتاحة التملك ضمن فترة يكون المزارع قادر على العمل والاستثمار.

ثانيا: تصنيف التمويل الفلاحي

يصنف التمويل الفلاحي حسب عدة معايير نذكر من بينها:[4]

1. التصنيف بحسب استعمالاتها الرئيسية

– **القروض العقارية:** الغرض منها شراء مزرعة أو أراضي إضافية للمزرعة أو شراء مباني والإنفاق على المشروعات الري والصرف واستصلاح الأراضي والاتفاق على البستنة وأية تحسينات أخرى في مزرعة، وتكون هذه القروض طويلة الأجل.

– **القروض الإنتاجية:** وهي التي تستخدم لغرض شراء مستلزمات الإنتاج الزراعي كالبذور والأسمدة ومواد العلف والآلات والماشية.

– **قروض التنظيمات التعاونية الفلاحية:** وهي التي تستخدم لمجابهة مصاريف التشغيل ولإنفاق على الجمعية التعاونية وعلى المخزون السلعي وعلى الأبنية والمعدات وشراء العقارات اللازمة للجمعية التعاونية.

– **القروض الاستهلاكية:** تستعمل على السلع والخدمات والتي لا تتصل اتصالا مباشرا بالإنتاج وإنما تشبع رغبة المقترض بشكل مباشر.

2. التصنيف حسب أجال القروض:

وتنقسم هذه القروض حسب هذا التصنيف إلى ثلاثة أنواع وهي:

– **القروض القصيرة الأجل:** وهي القروض التي تمنح للمزارعين لسد احتياجاتهم الزراعية الموسمية كالبذور و الأسمدة و العلاجات والاشتال ودفع أجور العمال والحراثة والحصاد والري وما إلى ذلك من نفقات إنتاجية ويتراوح أجل هذه من سنة إلى سنتين.

– **القروض المتوسطة الأجل:** وهي التي يتراوح للمزارعين لتمويل مشروعات تعطي إنتاجها خلال فترة زمنية متوسطة ويتراوح أجلها في الغالب من السنة إلى الخمس سنوات.

– **القروض الطويلة الأجل:** وهي تصرف لتنفيذ المشاريع التي تقضي طبيعة الاستثمار فيها لاسترداد ما انفق عليها خلال فترة طويلة الأجل كشراء الأراضي وإقامة المنشات والمباني والمصانع وحفر الآبار ومشاريع الاستصلاح الكبيرة ومشاريع الري والصرف الكبرى، ومدتها تصل إلى عشرين سنة في بعض البلدان.

3. التصنيف بحسب الأغراض أو الأهداف

ويمكن تصنيف القروض حسب الأغراض التي تستعمل فيها إلى:

– قروض الزراعات المروية.

– قروض الزراعات العلية(المطرية).

– قروض الثروة الحيوانية.

– قروض المكينة الزراعية.

– قروض التصنيع الزراعي.

– قروض الإسكان الريفي.

– قروض التسويق الزراعي.

4. التصنيف حسب الجهات المستفيدة

ويشمل كل من: [5]

–قروض الأفراد

– قروض التعاونيات

– قروض الشركات

– قروض القطاع العام

5. التصنيف تبعا لنوع المحصول الزراعي

ويتضمن الأنشطة التالية

– البستنة

– المحاصيل الحقلية

– الثروة التي تتضمن الماشية على اختلاف أنواعها

– الثروة السمكية

– محاصيل الخضر الصيفية والشتوية

6. التصنيف حسب نوع الضمانات

– **قروض غير مضمونة:** وتكون غير مضمونة بضمان مادي ملموس ولكنها تكون مضمونة بكفالة شخصية فقط للقروض قصيرة الأجل.

– **قروض مضمونة بأموال منقولة:** وهذه خاصة بالقروض التي تكون برهان الأموال المنقولة مثل المحاصيل والجررات أو الحيوانات أو الذهب أو بعض الأجهزة الكهربائية...الخ.

– **قروض مضمونة بأموال غير منقولة:** وهي تشمل القروض المضمونة بأصول ثابتة مثل الأراضي و العقارات مما يدعو إلى تسمية هذه القروض بالقروض العقارية أحيانا.

7. التصنيف حسب الإنتاجية المتوقعة للقرض

– **القروض الايجابية:** وهي تلك القروض التي يمكن المقترض من الحصول على فائض صافي أي حصول المقترض على دخل يمكنه من إبقاء مبلغ القرض والفائدة المترتبة عليه مع تحقيق فائض اقتصادي بجانب ذلك.

– **القروض المحايدة:** وهي تتضمن شكلين الأول الاستثمارات الجديدة التي تكون بين حدود الربح والخسارة والثانية قروض التجديد وهي القروض التي يجري تجديدها بسبب عدم تسديدها في الموعد المحدد لها لسبب أو لأخر ويترتب عليها استخدام هذه القروض زيادة في الدخل تكفي لتسديد أصل المبلغ مع الفائدة عليه فقط دون تحقيق أي فائض ويطلق عليها القروض الحدية.

– **القروض السلبية:** وهي تلك القروض التي لا يترتب على استخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي الذي يغطي أصل الدين والفائدة المترتبة عليه لذلك فإنها تسمى بالقروض غير المنتجة أو تحت الحدية.

ثالثا: مؤسسات التمويل الفلاحي في الجزائر

هناك العديد من مؤسسات التمويل الفلاحي في الجزائر نذكر منها على وجه الخصوص العينية والنقدية.

1.المؤسسات التي تمول الفلاح عينيا

هي عبارة عن تعاونيات متخصصة في التمويل الفلاحي لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية التمويل،كما أنها تقوم بتقديم قروض عينية للفلاحين وخاصة المواد التي هم في حاجة إليها، يعني بعبارة أخرى تمنح المزارعين البذور، الأسمدة، الخدمات...الخ.

أيضا هذه القروض تكون في شكر الماشية، الأبقار، عتاد فلاحي لتهيئة الأرض واستصلاحها، من بين هذه المؤسسات: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CRMA يعتبر الصندوق وهو شركة مدنية معتمدة بمرسوم لوزارة الاقتصاد بتاريخ 1964/04/27 الكائن مقرها شارع فيكتور هيجو بالجزائر العاصمة.[6]

2.المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا

من أهم المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة بالجزائر:

– **البنك الوطني الجزائري B.N.A** : أنشئ البنك الوطني الجزائري بمقتضى القانون رقم 66–178المؤرخ في13 جوان 1966 ليكون بذلك أداة للتخطيط المالي ودعامة للقطاع الاشتراكي والزراعي، وقد ضم بعد ذلك جميع البنوك ذات الأنظمة المتشابهة له وتتمثل في[7]:

–بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في شهر جويلية 1966.

–بنك التسليف الصناعي والتجاري في جويلية1967 .

–مكتب معسكر للخصم.

وكان المطلوب من البنك إضافة إلى واجبه كبنك تجاري دعم عملية التحول الاشتراكي في الزراعة(التسيير الذاتي) بسبب التعارض الوظيفي مع المؤسسات المصرفية الأخرى، فقد لجأت الدولة إلى إلغائها جميعا عام 1968 لكي يبقى هذا البنك وحده في الميدان الزراعي، وبذلك مثل نقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار إنشاء جهاز مصرفي وطني وتجسيد الإدارة السياسية التي بدت واضحة في استرداد البلاد لسيادتها وهذا ما عبر عنه بالمصطلح الاقتصادي ضرورة التحكم في المستقبل وبمصطلح ضرورة تنظيم ديمقراطية الشعب.

و كانت وظائف البنك الوطني الجزائري تتمثل فيما يلي:

–تنفيذ خطة الدولة فيما يخص القروض قصيرة ومتوسطة الأجل وضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف، والتسليف على البضائع والاعتماد المستدين؛

–منح القروض الزراعية للقطاع الفلاحي الداخلة في إطار التسيير الذاتي مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي حتى 1982 ، (حيث تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية)؛

–منح القروض للقطاعين الصناعيين العام والخاص؛

–تمويل التجارة الخارجية، بالإضافة إلى مساهمته في رأس مال عدة بنوك أجنبية؛

–تمويل الجماعات المحلية؛

– **بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R:** تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمرسوم رقم82-106 بتاريخ 13 مارس 1982 في حقيقة كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تجاري ، وكلف بتمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي، وكل الأنشطة الممتدة أو المتممة للزراعة ، وكذلك الصناعات الزراعية، أي المتركزة على الزراعة، وكذا الحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة بالريف، وهو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المتعلقة بالريف وكذلك تطوير الإنتاج الغذائي، والبنك الفلاحي يتميز بأنه بنك الودائع (يقبل الودائع الجارية أو لأجل من أي شخص مادي أو معنوي ويقرض الأموال بآجال مختلفة) وهو بنك تنمية (يمنح القروض متوسطة وطويلة الأجل بهدف تكوين رأس المال الثابت) منح القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، مع أو بدون ضمانات قصد:[8]

–تمويل المشاريع المخططة والتي تعمل على ترقية النشاطات والهياكل الفلاحية؛

–مساعدة المسؤولين عن الوحدات الإنتاجية في تحديد احتياجاتهم المالية، ومراقبة الاستعمال الحسن للأموال على أن يكون في الأغراض المخصصة لها؛.

–تمويل الهياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع ؛

–تمويل هياكل وأنشطة الصناعات الفلاحية؛

–تمويل أنشطة وهياكل الصناعات التقليدية والحرف الريفية.

– **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي C.N.M.A:** اعيد تأسيسه بموجب عقد توثيقي بتاريخ 21 جويلية 1998كشركة مدنية ذات أسهم مكونة من أشخاص طبيعيين و اعتباريين.

– **الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA:** يعتبر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي أحد فروع الوطني للتعاون الفلاحي هذا الأمر الذي انبثق من تجمع أنشأ عام 1972 بالمرسوم رقم04-72المؤرخ في 20 ديسمبر 1972، و الذي أنشأ على أنقاض القرض الفلاحي خلال الحقبة الاستعمارية ، و كان نتيجة إرادة الفلاحين لحماية بعضهم البعض ضد الأخطار التي يتعرضون لها من خلال نشاطاتهم ، إذن فهو وسيلة للحماية الاقتصادية و الاجتماعية.

وتختلف هذه القروض في فترة استردادها ونسب فوائدها كما يلي:

–**القروض قصيرة المدى** : تسمى بقروض الموسم الفلاحي ومدتها أقل من سنة.

–**القروض متوسطة الأجل** : هي قروض تجهيزية تتمثل في اقتناء عتاد تهيئة الأرض والآلات وآلات السقي...الخ، ومدتها من سنتين إلى خمس سنوات.

–**القروض طويلة الأجل** :هي قروض طويلة المدة تصل أحيانا إلى 25 سنة لاستردادها وهي ذات طابع خاص بالمشاريع الكبرى والتجهيزات الضخمة مثلا كاستصلاح الأراضي، حفر الآبار للسقي ذات السعة الواسعة.

المحور الثاني: مرتكزات التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية من أهم التحديات التي تشغل الدول المتقدمة أو النامية، وهذا لأنها الوسيلة التي تسمح بتحسين مستوى معيشة الأفراد كزيادة رفاهيتهم وتقوية الاقتصاد الوطني بشكل يعزز مكانة الدولة وقوتها ويسمح بالاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة.

أولا: مفهوم وأهداف التنمية الاقتصادية

1. مفهوم التنمية الاقتصادية

تجدر الإشارة أولا إلى أن مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي يختلف عن النمو لطبيعة الفوارق الموجودة بينهما، فالتنمية أوسع من النمو وهي تحظى بأهمية بالغة في نشاط الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم وبالأخص في الدول النامية، لذا كان لزاما التعرض للتنمية الاقتصادية حتى تتضح الصورة أكثر.

عند الحديث عن التنمية كان يتبادر لدى الخبراء الاقتصاديين وخاصة الليبراليين تلك الزيادة في نصيب الفرد من الدخل وما يترتب على ذلك من مؤشرات اقتصادية بحتة وهذا في حقيقة الأمر هو مفهوم النمو الاقتصادي، لأنه يتعلق بجوانب كمية إحصائية، يتغاضى عن مراعاة بعض الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية ذات التأثير المباشر على المستوى الحياتي العام لكل أفراد المجتمع.

أعطي للتنمية الاقتصادية الكثير من التعاريف انطلاقا من اعتبارها أداة لزيادة الدخل أو الإنتاجية أو الاستهلاك حيث تناولت الدّراسات التي أسس لها في فترة الثمانينات التنمية الاقتصادية على أساس أنها وسيلة لزيادة الدخل الخام سواء الفردي أو الوطني، حيث اعتبرت التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلالها مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه.

إلا أن التنمية الاقتصادية تتجاوز ذلك بكثير فهي تتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية، الهيكلية والتنظيمية قصد تحقيق مستويات أعلى للدخل الوطني والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة، وهذا الارتفاع في الدخل أو الإنتاج يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع ويساعد على دعم الإنتاج والدخل، بالإضافة إلى هذه التغيرات تشتمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على خلق الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتقدم المؤسسات المالية وزيادة معدل التحضر في المجتمع.[9]

2. أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية ثلاث أهداف جوهرية يمكن تلخيصها كما يلي:[10]

– **توفير الحاجات الأساسية:** يحتاج الأفراد لاستمرار الحياة إلى حاجات أساسية تتمثل في الغذاء والمسكن والصحة والحماية من مختلف الأخطار، وان التنمية الاقتصادية شرط ضروري لتحسين جودة الحياة؛

– **رفع مستوى معيشة الأفراد:** ويتحقق ذلك بزيادة مداخيل الأفراد، وتوفير فرص العمل، ورفع مستوى التعليم والصحة والارتقاء بالقيم الإنسانية والثقافية في المجتمع؛

– **توفير عنصر الحرية:** ويقصد بالحرية تمكين الأفراد من تقرير مصيرهم بأنفسهم وتخليصهم من العبودية والاعتمادية وبتحقيق التنمية الاقتصادية تزداد حرية الأفراد وتزيد قدرة الدولة على تقرير مصيرها؛

ويرتبط تطور أهداف التنمية بتطور مفهوم التنمية لذلك لا بد من إضافة هدف آخر وهو الحفاظ على البيئة، حيث أن تحقيق رفاهية الأجيال الحالية يجب أن لا تكون على حساب استنزاف الموارد الطبيعية لأن في ذلك إجحاف بحقوق الأجيال المستقبلية.

وقد اتفقت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة في سنة 2000 على تحقيق ما يسمى بالأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 وتتمثل في ثماني أهداف وهي:[11]

– **القضاء على الفقر المدقع والجوع:** ويتضمن تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف وكذلك توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع. وتخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة 1990 و2015؛

– تحقيق تعميم التعليم الابتدائي: ويتضمن كفالة تمكن الأطفال في كل مكان سواء كانوا ذكورا أو إناثا من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015؛

– تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

– تقليل وفيات الأطفال: ويتضمن تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام2015 ؛

– تحسين صحة الأمهات؛

– مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى؛

– ضمان الاستدامة البيئية؛

– إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية: ويشمل إقامة نظام تجاري ومالي يتصف بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز .ومساعدة الدول الأقل نماء بإعفاء صادراتها من التعريفات الجمركية ووضع برنامج لتخفيف عبء الديون على تلك الدول وزيادة المساعدة الإنمائية للدول التي أعلنت التزامها الحد من الفقر؛

وكما ورد في تقرير التنمية البشرية لسنة 2014 فإن هناك هدفا آخر لا بد من السعي لتحقيقه لأجل ضمان استمرارية التنمية الاقتصادية وهو بناء المنعة ومواجهة المخاطر التي من شأنها تهديد مكاسب التنمية. حيث لابد من اتخاذ الإجراءات الوقائية التي من شأنها حماية الدول من الكوارث الطبيعية

والأزمات الاقتصادية والسياسية بما يتضمن استمرار رفاهية الشعوب والذي يعد الهدف الأسمى للتنمية الاقتصادية.

ثانيا: نظريات التنمية الاقتصادية

ويمكن استعراض أهم اتجاهاتها فيما يلي:[12]

القاسم المشترك بين مختلف النظريات هو التركيز على أهمية التراكم الرأسمالي، فضلا عن العوامل التي تدعمه أو تعوقه. وبالنسبة للاقتصاديين الكلاسيك يين بينوا كيف أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تعاق بسبب الضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية.

وأضاف النيوكلاسيكيين تحليل عملية الادخار والاستثمار والآثار الموالية للتقدم التكنولوجي.

أما كارل ماركس فأكد أن علاقات الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي ((Capitaliste System تتعارض مع التقدم التكنولوجي فيه، ومن ثم حدوث كساد دوري في الاقتصاد ثم لركود حتمي، كما أشار على التكاليف الباهظة والمتكررة لعملية النمو الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي والتي تتمثل في صورة التمزق الاجتماعي والاقتصادي الذي يحل بالمجتمع.

قدمت بعض التعديلات الأساسية على التغيرات السابقة وخصوصا كيفية تحقق التراكم الرأسمالي المتحقق عن التنمية الاقتصادية وتتمثل هذه التعديلات في:

– نظرية شومبيتر بإضافته الهامة في إبراز دور المنظم في قيادة عملية التراكم.

– كينز بدمج نظرية أفضل عن الطلب الكلي مع نظرية التنمية الاقتصادية غير أنه لم يكن إلا جزئيا، وبقي للكينزيين تكملة مسألة تزاوج نتائج التراكم الرأسمالي في مجال خلق الطلب وخلق العرض.

نشأ اهتمام كبير منذ الحرب العالمية الثانية حول التنمية الاقتصادية، وقد كانت هناك محاولة من بعض المحللين تطبيق نظريات التنمية الاقتصادية على الدول النامية، كما برزت بعض الإضافات الجديدة والهامة التي سارت في اتجاهين ركز الاتجاه الأول بتحليل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق معدل سريع للنمو رغم إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا الأكثر تقدما.

بينما ركز الاتجاه الثاني على دراسة العوامل الأساسية التي تنتج على النمو والعمليات المتداخلة المتشابكة والتي يأخذ كل من التراكم الرأسمالي والنمو مكانه، كما أعطى اهتمام للعلاقة الهامة بين الزراعة والصناعة أثناء عملية التنمية، وخصوصا مدى إمكانية استخدام العمل الزراعي الفائض كأداة لتمويل التنمية الصناعية.

ثالثا: عقبات التنمية الاقتصادية

هناك مجموعة من العقبات تواجه البلدان النامية إزاء قيام التنمية الاقتصادية فيها، وهذه العقبات متنوعة ومتباينة، وهي تنقسم إلى ثلاث أقسام هي:

1– العقبات الاقتصادية

توجد عقبات اقتصادية عديدة و متنوعة تعرقل قيام التنمية الاقتصادية، تتركز في الجوانب التالية:[13]

– انتشار الفقر والمرض والجهل في البلدان النامية، مما يؤدي إلى ضعف ومحدودية تكوين رأس المال في هذه البلدان؛

– قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية في البلدان النامية؛

– وجود الثنائية الاقتصادية (الاقتصاد المزدوج:قطاع أجنبي و قطاع محلي وطني) في العديد من البلدان النامية؛

– ضيق الأسواق المحلية للبلدان النامية؛

– عدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج (طرق، مباني، طاقة...)؛

– قلة الادخار إلى جانب ضعف الحافز على الاستثمار.

2– العقبات السياسية والاجتماعية

من بين العوامل الأساسية المساعدة على قيام التنمية، يوجد العامل السياسي لأن عدم توفر الاستقرار السياسي يشكل عائقا أمام عملية التنمية وهو حال البلدان النامية. وعليه فإن اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية يتطلب استقرارا سياسيا في الدولة حتى تتمكن من خلق جو ملائم للخروج من المشاكل والنهوض نحو التنمية.

أما بالنسبة للعقبات الاجتماعية التي تعرقل مسار التنمية فيمكن إدراجها عبر النقاط التالية:

– الانفجار السكاني(الظاهرة التي تعاني منها البلدان النامية) وعلاقته بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية. حيث نجد أن هذه الأخيرة أقل من الحجم السكاني وعليه يصعب على الحكومة توفير المتطلبات الأساسية، الأمر الذي يخلق ضغوطا متزايدة على مواردها المالية المحدودة وتتسع فيها فجوة التمويل؛

– ضعف التعليم والتدريب، وندرة المهارات الفنية والإدارية، و كذلك الجهل الاقتصادي الذي يتركز بالتوجه نحو النشاط الخدمي مستبعدا النشاط الإنتاجي؛

– عدم كفاءة و كفاية الجهاز الحكومي لقيامه بأعباء النشاط الخدمي والإنتاجي، إضافة إلى محدودية و تدني الإخلاص نحو القيام وإنجاز التنمية الاقتصادية؛

– عدم عدالة توزيع الدخل القومي بين عناصره المكونة له.

3– العقبات التكنولوجية والتنظيمية

تحتاج عملية التنمية إلى تنسيق و تعاون مكثف بين القطاع العام والقطاع الخاص اللذين يشكلان أساس اقتصاد الدولة، دون أن ننسى ضرورة وجود جهاز حكومي فعال ذو كفاءة عالية من أجل تحمل المسؤوليات في سبيل تحقيق التنمية المرغوب فيها، وهذا عن طريق نقل التكنولوجيا المناسبة والتكثيف من الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي حتى يتسنى له مواكبة التقدم.

وعليه فالدول النامية تحتاج إلى نقل تكنولوجيا بسيطة غير معّقدة أي بما يتناسب مع طبيعة وظروف الدول، لأن استخدام التكنولوجيا العالية دون دراسة كافية لاحتياجات الدول النامية عن نوع التكنولوجيا المطلوبة لن يحل مشكلات التنمية بل سيشكل عقبة أمامها.

المحور الثالث: مساهمة الدعم الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية

يواجه القطاع الفلاحي العديد من التحديات أهمها تراجع نسبة مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي، وتضاؤل نسبة العاملين بها إلى نسب ضعيفة جدا مقارنة بإجمالي القوى العاملة. لذا وجب لزاما على الدول من أجل مواجهة هذه التحديات إعادة الاعتبار للتمويل الفلاحي والريفي.

أولا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية

قدرت المبالغ المخصصة لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية بحوالي 337,2 مليار دينار وهو ما يمثل نسبة 8 %من الغلاف الإجمالي للبرنامج، وقد تم التركيز على قطاع الفلاحة والتنمية الريفية الذي أخذ حوالي90 % من هذا المبلغ، ويعود هذا التركيز إلى مشاريع وسياسات التجديد الفلاحي والريفي وإستراتيجية الأمن الغذائي التي شرعت فيها السلطات العمومية بدءا من سنة 2000، كما تضمن برنامج دع التنمية الاقتصادية اهتماما بالقطاعات التي تسهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية[14].

والجدول الآتي يوضح هذه القطاعات، والمبالغ المخصصة لكل قطاع.

الجدول رقم (01): محاور برنامج التنمية الاقتصادية

محاور برنامج عمل التنمية الاقتصادية	المبالغ (مليار دينار)
قطاع الفلاحة والتنمية الريفية	300.0
قطاع الصناعة	13.5
قطاع الصيد البحري	12.0
ترقية الاستثمار	4.5
السياحة	3.2
المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية	4.0

المصدر: باشوش حميد، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية _حالة الطريق السيار شرق غرب**، رسالة ماجستير في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010-2011، ص68.

ثانيا: مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب عمل

يعتبر توفير مناصب الشغل من طرف القطاع الزراعي أحد أهم أهداف برامج التنمية الفلاحية في الجزائر، لما يوفره هذا الهدف من نتائج تنعكس إيجابا على التقليص من نسبة الفقر وزيادة الآمن الغذائي.

إن تطور مساهمة الزراعة في توفير مناصب شغل خلال فترة (2010-2015).

ويتضح جليا أن هناك تفاوتا في مساهمة القطاعات الاقتصادية لاستيعاب العمالة، حيث نلاحظ أن نسبة العمالة الزراعية تقدر 3.318 من إجمالي العمالة الكلية لا تزيد عن 15.651% سنة 2010، لترتفع ارتفاع بسيط يقدر ب 3.368 من إجمالي العمالة الكلية 16.456 %سنة 2012 ، وقد ارتفعت أيضا في سنة 2013 لتقدر ب3.387 %من إجمالي العمالة الكلية 16.859%، أما في سنة 2014 قدرت ب 3.401% من إجمالي العمالة الكلية 17.137%، أما في سنة كانت بلغت حوالي

3.412%من إجمالي العمالة الكلية ب17.369 %، وعلى عموم كانت نسبة العمالة الزراعية منخفضة بسب توجه العمالة إلى قطاعات أخرى مثل الأشغال العمومية والبناء، التجارة والخدمات[15].

إن القطاع الزراعي يستحوذ على أكبر عدد ممكن من القوى العاملة، بعد التجارة والإدارة والخدمات التي تستحوذ على11% من القوى العاملة. وأغلب هذه القوى العاملة مشغلة في القطاع الخاص، لذلك نجدها غير مستقرة وهي تميل إلى التناقص أكثر.

أما بالنسبة لإقامة العاملين في هذا القطاع فإن حجم السكان العاملين في الزراعة المقيمين في المدن يقدر بحوالي5.70 % من إجمالي اليد العاملة الزراعية، وقد تناقصت هذه النسبة إلى5%، مما يعني النزوح المعاكس أي من المدينة إلى الريف، وهي نقطة ايجابية تستحق الاهتمام والتشجيع. حيث ساعدت التسهيلات التي منحتها الدولة في الحصول على سكن ريفي في استقرار السكان في الأرياف.

إن برامج التنمية التي تعتبرها الدولة مكثفة لم تعكس صورة التوظيف اللازم لتحقيق أهدافها المسطرة، وزيادة مستويات التعليم في الأرياف لم تقنع سكانها بالتشبث بهذا الفضاء وأكثر ما ترسخ في أذهانهم ضرورة البحث على عمل إداري عمومي، وتهميش المقاولة الريفية والزراعية وروح المبادرة وهو ما تعكسه توجهات الشباب لممارسة الأنشطة الخدماتية التي تعرضها وكالات التشغيل دون غيرها من الأنشطة الأخرى.[16]

ثالثا: تطور مؤشرات الأداء الفلاحي ومساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الخام

لقد عرفت الأراضي الفلاحية بالجزائر تطورا ملحوظا خلال الفترة (2000–2012)، حيث ارتفعت المساحة الفلاحية الإجمالية من حوالي 40.9 مليون هكتار سنة 2000 إلى حوالي 42.5 مليون هكتار سنة2012، واحتلت نسبة أكثر من17 % من المساحة الإجمالية للبلد، وصاحب ذلك انخفاض طفيف في نسبة المساحة الفلاحية المستغلة من حوالي 20.1 % سنة 2000 إلى ما يقارب 19.8% سنة 2012، بالرغم من ارتفاع حجم المساحة الفلاحية الإجمالية والمساحة المستغلة، نتيجة تشجيع استصلاح الأراضي، ودعم الفلاحين بالبذور اللازمة، بالإضافة إلى وضع برامج للغرس والتشجير، ما يدل على ترك أراضي فلاحية دون استغلال، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاع مساحة الأشجار المثمرة من 4.7 مليون هكتار سنة 2000 إلى8.4 مليون هكتار سنة 2011، بالإضافة إلى ارتفاع المساحة لإنتاج العنب من 0.6 مليون هكتار سنة 2000 إلى 0.9 مليون هكتار سنة 2001. وفي المقابل فقد ارتفع حجم المساحات المسقية من 489 ألف هكتار سنة 2000 إلى أكثر من 987 ألف هكتار سنة 2011، ما رفع من نسبة المساحة المسقية من5.97 %سنة 2000 إلى11.72 % سنة 2011 ، ويعزى ذلك إلى ترشيد استعمال المياه وتعبئة الموارد المائية في مخطط التكاليف، من خلال إدخال تقنيات الري الحديثة مثل الري المحوري، الري بالتقطير ....، وبالتالي تطور أدوات السقي وتوسيع محيطات السقي في العديد من مناطق الوطن. ولكن ورغم كل تلك الجهود المبذولة ظلت غير كافية خاصة عند مقارنتها بالمساحة الواسعة الصالحة للزراعة بالجزائر.

كما نشير في هذا الشأن، أن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وضعت برنامجا خاصا يهدف إلى تعميم السقي الاقتصادي للأراضي الفلاحية (السقي المحوري والسقي بالرش). علما أن70 % من الأراضي المسقية حاليا تستعمل فيها تقنيات سقي غير اقتصادية تتطلب كميات كبيرة من المياه، الشيء الذي دعا إلى وضع برنامج خاص من طرف الوزارة لرفع نسبة اعتماد الفلاحين على السقي الاقتصادي من30 % حاليا إلى أكثر من78 % في آفاق2014.[17]

الجدول رقم (02): الأراضي المستعملة للزراعة للفترة (2012-2016)

التعيين	13/2012	14/2013	15/2014	16/2015
1-المساحة الزراعية الصالحة(م.ز.ص)	8461880	8465040	8487854	8449425
1 + الأراضي الصالحة للحراثة	7496678	7469481	7462081	7404176
- مزروعات عشية	4453225	4403937	4368417	4373690
- أراضي سباتية	3043453	3065544	3093664	3030487
1-2 مزروعات دائمة	965202	995559	1025773	1045249
- مروج طبيعية	26626	25777	25468	31915
- الكروم	73430	70852	70664	70463
- حقول أشجار الفواكه	865146	898930	929641	942781
2- أراضي رعوية ومروج	32969435	32965976	32968513	32910650
3- أراضي غير منتجة التابعة للمزارع	1458095	1457539	1938887	2036089
مجموع الأراضي المستعملة للزراعة (1+2+3)	**42889410**	**42888555**	**43395254**	**43396164**

المصدر: حاج محمد رابح، حلوان نريمان، **الديوان الوطني للإحصاء**، الجزائر بالأرقام، الجزائر، نتائج 2014-2016، رقم 47، نشرة 2017، ص37.

نلاحظ من هذا الجدول أن المساحة الصالحة للزراعة كانت في تزايد مستمر حيث كانت في فترة (2013/2012) تقدر ب 8461880، أما في فترة (2016/2015) انخفضت إلى 8449425. أما بالنسبة للمزروعات الدائمة فهي في تزايد مستمر فقد قدرت ب 1045249 في فترة (2016/2015). أما أراضي رعوية ومروج قد كنت في فترة (2015/2014) تقدر 32968513 أما في فترة (2016/2015) فقد انخفضت إلى32910650. وقد كانت أراضي غير منتجة التابعة للمزارع في تزايد حيث وصلت إلى 2036089 في فترة (2016/2015).

ونتيجة للزيادات المحسوسة في المساحات الفلاحية المستغلة والمساحات المروية، فقد انعكس ذلك على قيمة الناتج الفلاحي بالجزائر، والذي عرف تطورا ملحوظا خلال العشرية الأخيرة، فقد تزامن مع تطبيق السياسات الفلاحية، والتي كان لها أثرا بالغا في ارتفاع الناتج الفلاحي الذي بلغ حوالي 5907 مليون دولار كمتوسط للفترة (2000-2004)، ليصل إلى حوالي 16106 مليون دولار سنة 2011، بزيادة تتعدى ثلاثة أضعاف، وبمعدل سنوي قدر بأكثر من8% خلال نفس الفترة. ويعزى التباين في الناتج الفلاحي من موسم إلى آخر إلى الظروف المناخية غير المواتية، نظرا لاعتماد مساحات واسعة من

الأراضي الفلاحية على الهطول المطري، حيث تقدر بحوالي88% من إجمالي المساحة المزروعة، والتي يصعب التحكم بإنتاجيتها المحصولية.

الشكل رقم(01): مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي

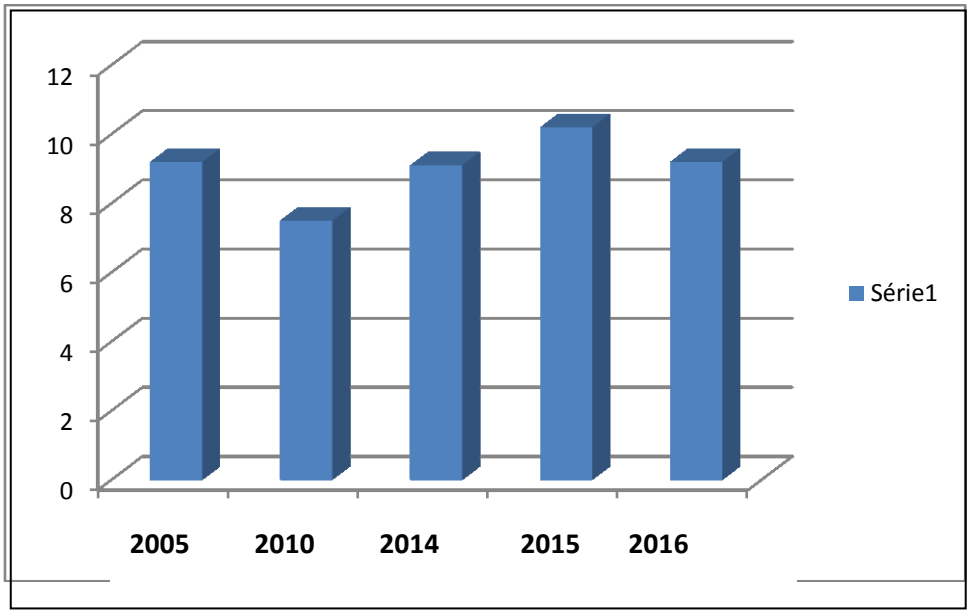

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على نتائج من صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، العدد 37، 2017.

وفي المقابل فقد حقق الناتج الفلاحي اتجاهات موجبة، من خلال نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع في سنة 2005 ليقدر ب9.2% وعاد إلى الانخفاض سنة 2010 وقدر ب7.5 %، ثم عاود الارتفاع سنة 2014 ليصل إلى 9.1% واستمر في الارتفاع حيث قدر في سنة 2015 ب10.2%، أما سنة 2016 فقد انخفض إلى 9.2 %، هذه الزيادة ساهمت في استمرار تطبيق السياسات الفلاحية، التي من شأنها تعزيز دور النشاط الفلاحي بالجزائر.

خاتمة:

إن تطوير الفلاحة وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، يتطلب الاستمرار في تجديد الاقتصاد الفلاحي، الذي يقوم على توفير بيئة محفزة، ونظام ضبط للمواد الواسعة الاستهلاك .وحتى تكون سياسة رشيدة فعالة لتطوير القطاع الفلاحي، فمسار التنمية الاقتصادية في الجزائر اكتنفتها العديد من المفارقات والتناقضات، التي أثرت تأثيرا كبيرا على نجاح العملية التنموية برمتها، فرغم الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به والموارد الطبيعية الهائلة المتوافرة والإمكانيات البشرية الضخمة رغم ما تطرحه من قضايا التخصص والكفاءة إلا أن الجزائر ما زالت لم تضع قاطرتها التنموية على سكة الإقلاع الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة. ومنه يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- تكثيف التمويل المالي للقطاع الفلاحي وتحديث هياكله، وذلك عبر التسيير العقلاني للموارد المالية؛

- يعتبر الإمكان الاجتماعي بمثابة القاعدة الأساسية والضرورية لانطلاق المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية؛
- منح الأولوية للفلاحة في البرامج الاستثمارية الحكومية، ويستلزم أخذ حلول ملائمة لكل منطقة على حدى ومراعاة خصوصياتها؛
- فشلت نماذج التنمية المطبقة في الجزائر بسبب إهمال البعد الإنساني فيها ولأنها لم تكن نابعة من خصوصيات هذه الأمة وتوجهها الحضاري.

التهميش:

[1].رشا محمد سعيد ، **تمويل القطاع الزراعي في الأردن**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الأردن، 1999، ص13.

[2]. بونورة شعيب علي، **إشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع**، الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحية الصحراوية كتبديل للموارد، جامعة بسكرة، 2002،ص135.

[3] . علي محمود فارس وآخرون، **أسس الاقتراض الزراعي والتمويل التعاوني**، منشورات جامعة المختار البيضاء، لبيبا، 2005، ص23، 24.

[4] . حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص18.

[5]. رشا محمد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص14

[6].الموقع الالكتروني :http://alfassociation.blogspot.com/2012/10/blog-spot 2302.htm

[7]. لعشب محفوظ، **القانون المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 ،ص15، 16.

[8]. محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 1-2.

[9]. طالم علي، فيلالي بوميدن، **إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة تحليلة تقيمية** ، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، الجزائر، جوان 2016، ص97-98.

[10]. رمزي علي إبراهيم سلامة، **اقتصاديات التنمية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1991، ص113.

[11]. جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة- دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر، 2016-2017، ص17.

[12]. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص64-69.

[13]. جمعون نوال، **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية- حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005، ص35-37.

[14]. باشوش حميد، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية _حالة الطريق السيار شرق غرب** ، رسالة ماجستير في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010-2011، ص68.

[15]. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، العدد 37، 2017.

[16]. مجدولين دهينة، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص249-250.

[17]. سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، 23 و24 نوفمبر 2014، ص12.

قائمة المراجع

1- الكتب

1. لعشب محفوظ، **القانون المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
2. محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

3. حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني** ، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
4. رمزي علي إبراهيم سلامة، **اقتصاديات التنمية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية،1991.
5. مجمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، مصر، 2001.

2- أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير

6. مجدولين دهينة، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017.
7. جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة- دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**،، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر، 2016-2017.
8. جمعون نوال، **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية- حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005.
9. باشوش حميد، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية _حالة الطريق السيار شرق غرب**، رسالة ماجستير في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010-2011.
10. رشا محمد سعيد، **تمويل القطاع الزراعي في الأردن**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الأردن، الأردن، 1999.

3- المجالات والملتقيات والمنشورات

11. طالم علي، فيلالي بوميدن، **إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة تحليلة تقيمية** ، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، الجزائر، جوان 2016.
12. سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، 23 و24 نوفمبر 2014.
13. بونورة شعيب علي، **إشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع**، الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحية الصحراوية كتبديل للموارد، جامعة بسكرة، 2002.

14. علي محمود فارس وآخرون، **أسس الاقتراض الزراعي والتمويل التعاوني** ، منشورات جامعة المختار البيضاء، لبيبا، 2005.
15. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، العدد 37، 2017.
16. حاج محمد رابح، حلوان نريمان ، **الديوان الوطني للإحصاء** ، الجزائر بالأرقام، الجزائر، نتائج 2014–2016، رقم 47، نشرة 2017

4– مواقع الالكترونية

17. الموقع الالكتروني:http://alfassociation.blogspot.com/2012/10/blog-spot 2302.htm